المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

24/5-30/5/2026

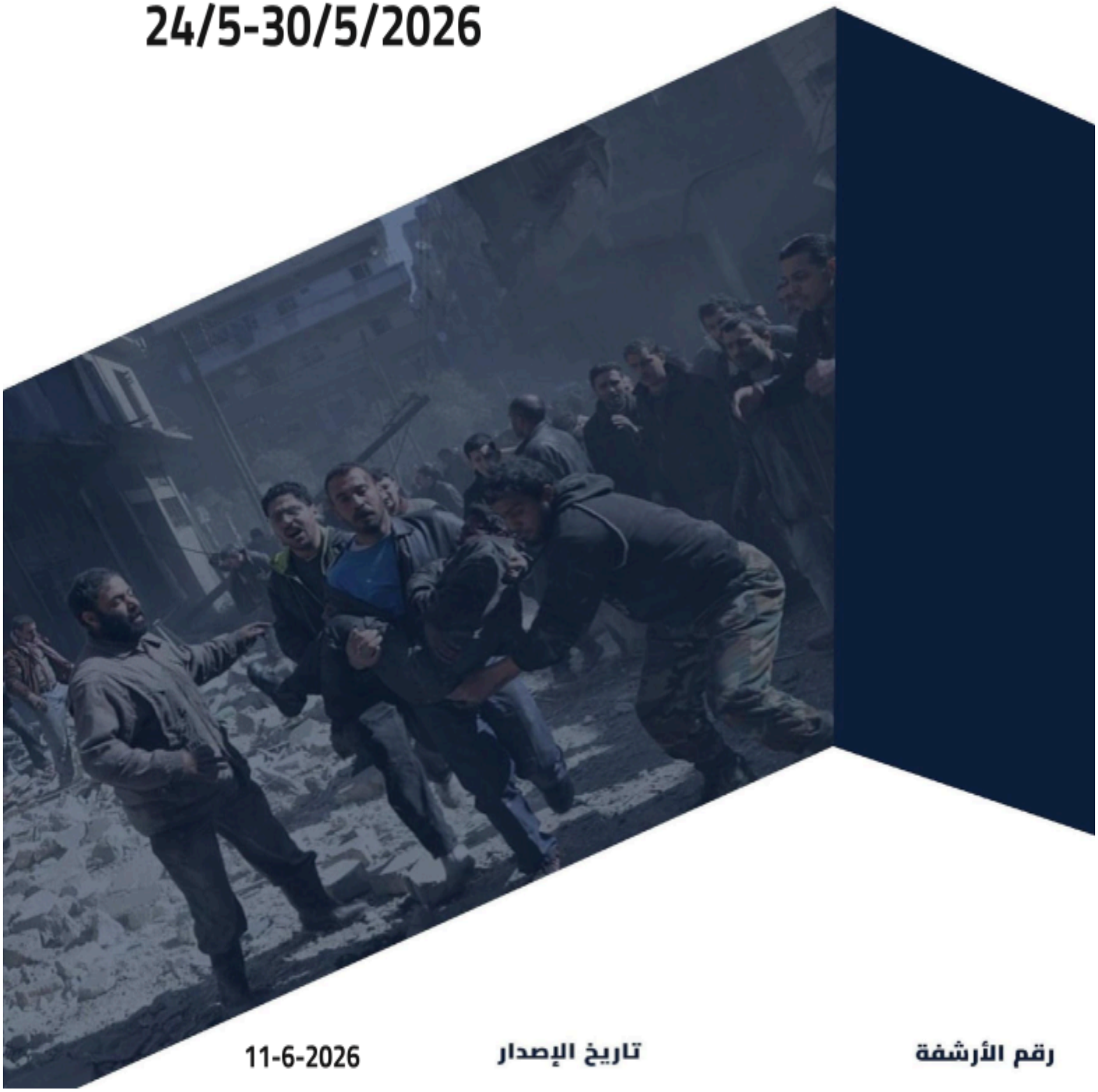

رقم الأرشفة

تاريخ الإصدار 11-6-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق **58** حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون, والنزاعات المسلحة.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون و التعذيب, مما يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) نسبة كبيرة من إجمالي الأحداث، حيث تم رصد توغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية (الأراضي الزراعية)، مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على ارتفاع الانتهاكات الناجمة عن غياب دولة القانون و القصور المؤسسي, والإفلات من العقاب.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 24 أيار 2026 (06:00) إلى 30 أيار 2026 (06:00)

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- مبدأ التمييز والضرورة: رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- المساءلة ودولة القانون: سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	إجمالي الحوادث
القتلى	32
الجرحى	45
حوادث الترويع وتهديد المدنيين	31
حوادث الاعتقال والإخفاء القسري	13
حوادث انتهاك السلامة الجسدية	11
حوادث الفوضى الأمنية والسلاح	8
حوادث قمع الحريات العامة	3
حوادث انتهاك الحقوق الأساسية والفردية	5

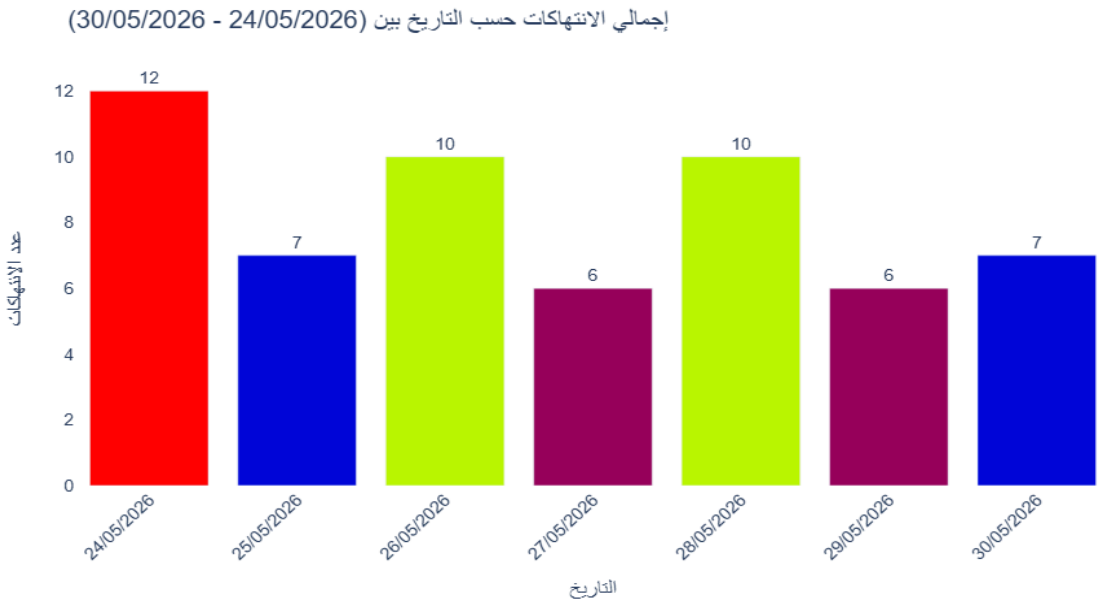

2. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

يُظهر هذا المخطط البياني التوزيع الجغرافي لإجمالي **حوادث** الانتهاكات بحسب المحافظات المختلفة خلال الفترة الممتدة بين 24 و30 مايو 2026. وتتصدر محافظة حلب قائمة المناطق الأكثر شهوداً لهذه العمليات بتسجيلها 10 **حوادث**، تليها مباشرة محافظة درعا بـ 7 **حوادث**، ثم إدلب بواقع 6 **حوادث**. كما سُجلت 5 **حوادث** في كل من دير الزور والرقة، و4 **حوادث** في القنيطرة وحماة. وتتوزع بقية الـ**حوادث** بنسب أقل تتراوح بين حادثة واحدة وثلاث حوادث في ريف دمشق، دمشق، طرطوس، السويداء، لبنان، اللاذقية، حمص، والحسكة، مما يعكس النطاق الجغرافي الواسع الذي تقع فيه هذه الـ**حوادث**. تتركز الأحداث بشكل واضحاً في خطوط التماس الساخنة والمناطق التي تعاني من عدم استقرار سياسي وعسكري مزمن . إن وقوع الجزء الأكبر من الـ**حوادث** في هذه المناطق تحديداً يشير إلى هشاشة الاتفاقيات الميدانية واستمرار عمليات التصفية، والاغتيالات، والاعتقالات التعسفية.

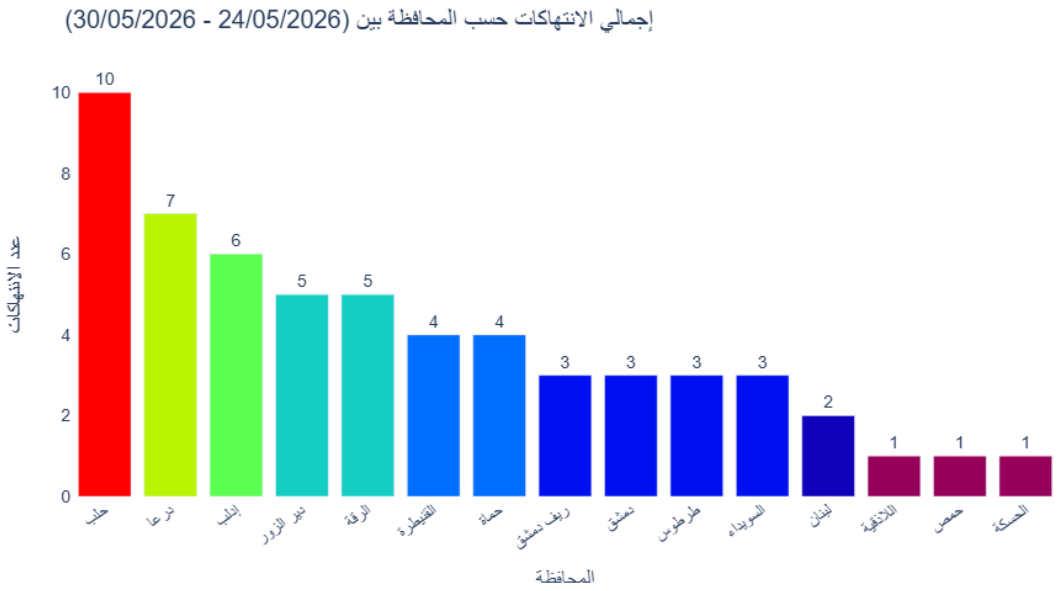

3. الجهات المنفذة:

يكشف تحليل الجهات الفاعلة عن حالة حادة من تفتت السلطة وتعدد الأطراف المتصارعة على الأرض السورية، حيث يُلاحظ تساوٍ شبه كامل في أرقام هذا الأسبوع بين مسؤولية المجموعات المسلحة والجهات "غير المحددة" في ارتكاب هذه الـ**حوادث**. هذا الارتفاع الكبير في الـ**حوادث** المجهولة الفاعل يعكس مناخاً عاماً من الإفلات من العقاب وغياب الشفافية، حيث تُستغل الفوضى لتنفيذ عمليات دون إمكانية تتبع الجناة. في المقابل، فإن تقارب أرقام الحكومة السورية (16 حادثة) مع المجموعات المسلحة

(17 حادثة) يوضح أن الانتهاكات ليست حكراً على طرف دون آخر، بل هي أداة تُستخدم من قبل أطراف الصراع كافّة لفرض السيطرة، بينما تظل الـ**حوادث** المنسوبة للجيش الإسرائيلي (8 حوادث).

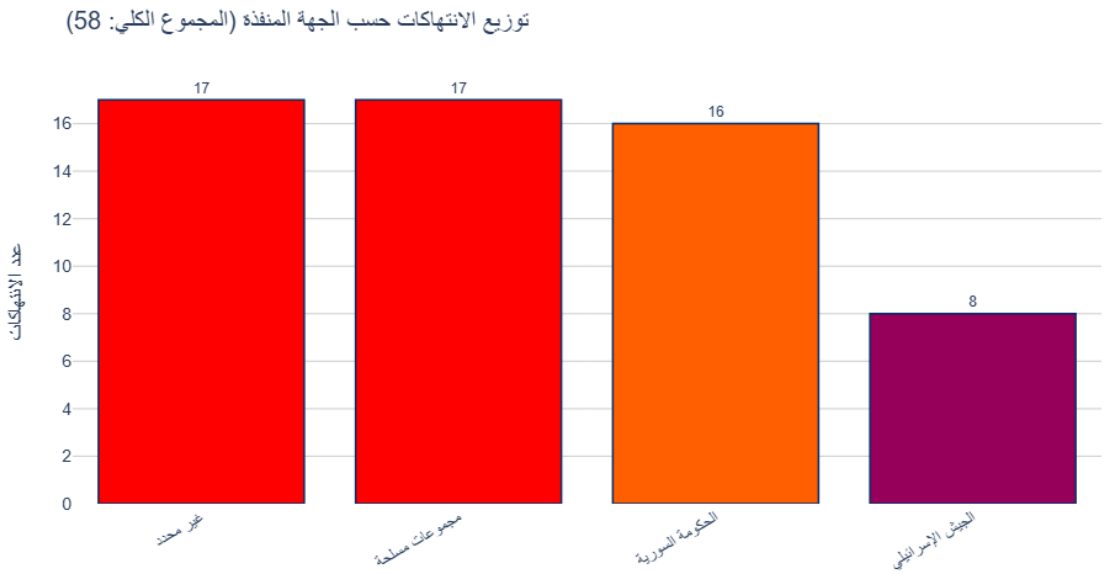

4.مؤشر نوع الانتهاك :

يستعرض هذا المخطط الدائري تصنيف **حوادث** الانتهاكات حسب نوعها وطبيعتها القانونية. ويلاحظ أن الغالبية العظمى من الـ**حوادث** تندرج تحت فئة "غياب دولة القانون"، بواقع 37 حادثة وبنسبة مئوية مهيمنة تصل إلى 63.8% من إجمالي الحالات الموثقة. وتأتي "انتهاكات حقوق الإنسان" في المرتبة الثانية بـ 13 حادثة، وهو ما يمثل نسبة 22.4% من الـ**حوادث**. وأخيراً، شكلت "انتهاكات السيادة" المرتبة الثالثة بواقع 8 **حوادث** وبنسبة بلغت 13.8% من المجموع الكلي للـ**حوادث**.

يُشير التحليل النوعي إلى أن لب الأزمة الراهنة وجذرها الأساسي يكمن في الهدم الهيكلي للمؤسسات والقضاء، وهو ما تجسده هيمنة فئة "غياب دولة القانون" على نحو ثلثي إجمالي الـ**حوادث** الموثقة (63.8%). هذا المؤشر المرتفع يعني أن الـ**حوادث** الأخرى، سواء كانت "انتهاكات حقوق الإنسان" أو "انتهاكات السيادة"، هي نتيجة طبيعية وعرض جانبي لغياب الدستور والمحاسبة القضائية؛ فعندما تغيب دولة القانون تصبح الحقوق الأساسية للأفراد مستباحة وتتحول البلاد إلى ساحة مفتوحة لـ**حوادث** الاعتداء الخارجي والداخلي، مما يثبت أن أي إصلاح مستقبلي يجب أن يبدأ بإعادة بناء المنظومة القانونية والتشريعية أولاً لحظر مثل هذه الـ**حوادث**. و برز موضوع الفيضانات التي ضربت محافظتي الرقة و دير الزور و ما أنتجه من انتهاكات طالت المواطنين والأملاك العامة والخاصة.

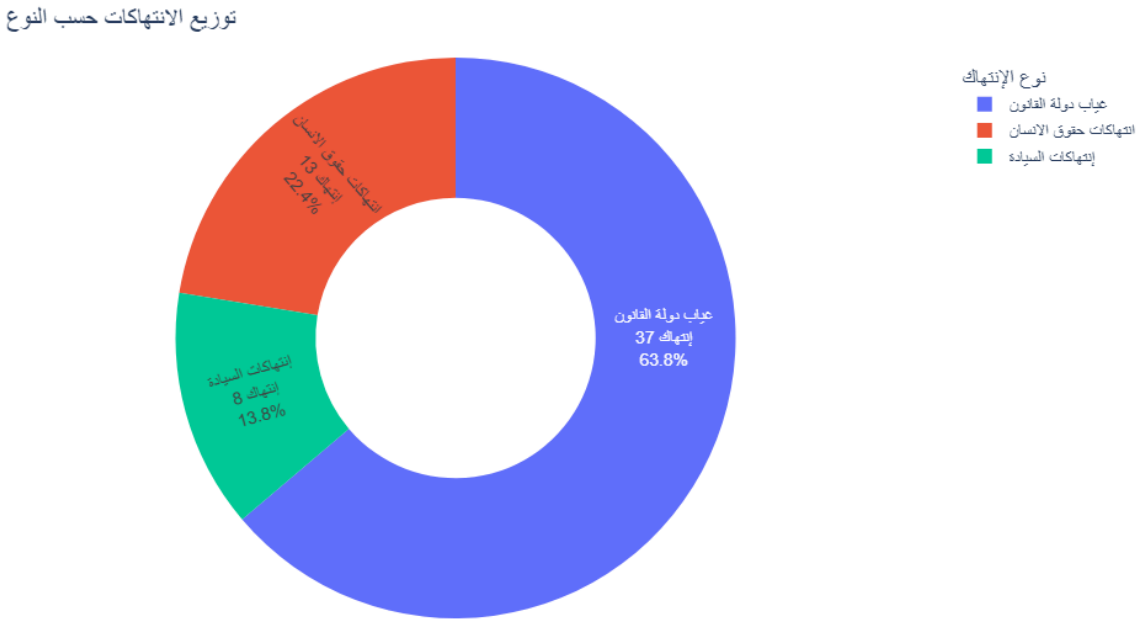

ثالثاً: التوصيات الختامية

تكشف قراءة المشهد الميداني للفترة الممتدة بين 24 و30 مايو 2026 عن تصاعد خطير في وتيرة العنف الممنهج عبر الانتهاكات المتنوعة التي تعكس انهياراً شبه كامل لسيادة القانون وتفتتاً واضحاً في السلطة. وتتجسد هذه الأزمة بشكل رئيسي في هيمنة العنف الجسدي المباشر ومعدلات الفتك العالية، والتي ترافقت مع هندسة متعمدة للخوف عبر **حوادث** الترويع وتعريض المدنيين للخطر بهدف السيطرة أو التهجير. وبالتوازي مع ذلك، برز استخدام التغييب كسلاح استراتيجي من خلال تكرار **حوادث** الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي الرامية إلى شل حركة المجتمع، في حين تتأكد حالة "الدولة الرخوة" نتيجة التآكل المزدوج الذي تفرزه **حوادث** انتهاك السيادة الخارجية بالتزامن مع الفوضى الداخلية الناجمة عن انفلات السلاح، مما يرسخ بيئة الإفلات من العقاب ويفرض حاجة ملحة لآليات حماية وتوثيق عاجلة.

التوصيات المقترحة

لمواجهة التداعيات المعقدة لهذه الحوادث، يجب التحرك عبر مسارات متوازية ومتكاملة:

1. مسار الحماية والاستجابة الإنسانية العاجلة:

- إنشاء "آليات إنذار مبكر" محلية في النقاط الساخنة (مثل حلب وإدلب ودرعا) لتنبيه المدنيين ومساعدتهم على تجنب مناطق تركز الـ**حوادث**.
- دعم وتمويل فرق "الاستجابة النفسية الأولية" للتعامل الفوري مع ضحايا **حوادث** الترويع والتهديد، لمنع تحول الصدمات إلى اضطرابات نفسية مزمنة، خاصة لدى الأطفال.
- توجيه المنظمات الإغاثية لربط المساعدات الطبية الطارئة بالمناطق الجغرافية التي تشهد أعلى معدلات لـ**حوادث** الإصابات المباشرة لضمان التدخل في الوقت الحاسم.

2. المسار القانوني والضغط الدولي:

1. تجهيز ملفات قانونية موثقة لكل سلسلة من هذه الـ**حوادث** وتقديمها للجهات المعنية بتطبيق "الولاية القضائية العالمية" في الدول الأوروبية.
2. الضغط على الوكالات الأممية لعدم الاكتفاء بالإدانة، بل المطالبة بربط أي مسارات تعافي مبكر بتقديم إيضاحات واضحة ووقف فوري لـ**حوادث** الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي.
3. إطلاق حملات مناصرة دولية تُبرز حجم **حوادث** انفلات السلاح ومخلفات الحرب، والمطالبة بضغط دولي لإلزام الأطراف المتصارعة بتسليم خرائط الألغام والذخائر غير المنفجرة.
4. **توفير الحماية الفورية للمدنيين:** يجب ممارسة ضغوط مكثفة على كافة الأطراف الفاعلة على الأرض للوقف الفوري لجميع **حوادث** الترويع، والاستهداف، وتعريض حياة المدنيين واللاجئين للخطر.
5. **ضمان الاستجابة الطبية العاجلة:** نظراً لارتفاع أعداد الجرحى (45 حالة) المرتبطة بهذه الـ**حوادث**، يجب تأمين وصول المساعدات الطبية الطارئة وتسهيل عمل الفرق الإغاثية دون عوائق لحماية الحق في الصحة والرعاية.
6. **إنهاء الاعتقالات والإخفاء القسري:** التحرك الفوري للضغط على الجهات الخاطفة لوقف **حوادث** الإخفاء القسري والاعتقال التعسفي، والكشف العاجل عن مصير المفقودين والإفراج عن المعتقلين خارج إطار القانون.
7. **تحييد مخلفات الحرب وضبط السلاح:** دعم وتنفيذ حملات ميدانية عاجلة لتنظيف المناطق المأهولة من مخلفات الحرب والحد من ظاهرة انفلات السلاح، لمنع وقوع المزيد من الـ**حوادث** التي تهدد السلامة الجسدية للسكان.
8. **دعم آليات التوثيق والعدالة:** تعزيز الجهود المبذولة لتوثيق وأرشفة جميع هذه الـ**حوادث** بدقة وموضوعية، لضمان بناء سردية حقوقية صلبة تمنع إفلات مرتكبي هذه الـ**حوادث** من العقاب مستقبلاً وتدعم مسارات العدالة.

ملحق فيضانات الفرات:

كارثة إنسانية وانهيار في منظومة الحماية العامة (مايو 2026)

شهدت سوريا فيضاناً تاريخياً لنهر الفرات، حيث وصل تصريف المياه من سد الفرات إلى 1500 متر مكعب في الثانية، وهو معدل غير مسبوق منذ أربعة عقود.
و لم تكن هذه الظاهرة حدثاً طبيعياً فحسب، بل ساهمت عوامل عدة في نتائجها الخطيرة وغير المسبوقة على محافظتي دير الزور والرقة فمن ضعف تنسيق بين الجانبين التركي والسوري حول تدفق النهر وعدم اخبار الجانب التركي للجانب السوري بفتح السدود خلال مدة كافية فضلا عن عدم التعامل الحكومي الجدي والسريع مع المسألة فاقمت معاناة السوريين، وألحقت أضراراً جسيمة بالممتلكات العامة والخاصة، مخلفةً وراءها آلاف العائلات التي فقدت مأواها ومصادر رزقها.
أسباب الكارثة: أسباب طبيعية :غزارة الهطول وذوبان الثلوج في جبال طوروس والسلاسل التركية ووصول طاقة السدود التركية الى طاقتها القصوى ما دفع الحكومة التركية الى فتح بوابات السدود وأدى التدفق السريع الى وصول الطاقة الاستيعابية الى الحد الاقصى ما دفع المؤسسة العامة للسدود لفتح بوابات المفيض لحماية جسم السد

أسباب بشرية :

١_بقي ملف نهر الفرات لسنوات طويلة وفي ظل حكومات تركية متعاقبة ملفا سياسيا يستخدم بشكل مستمر ضد سورية والعراق وتم اهمال الجوانب التقنية والتنسيق اللازم حول النهر
٢_غياب أنظمة الإنذار المبكرو عدم التنسيق بين الجانبين السوري والتركي بشكل يمنع الكارثة حيث ان تنسيق الجانبين خلال وقت كاف كان يمكن ان يمنع الكارثة الى حد كبير
٣_قصور التعامل السوري مع المسألة وعدم ايلاءها الاهتمام الكافي ضمن الوقت المتاح لتلافي الاثار ما يشكل قصورا حكوميا حادا

٤_ضعف مفرط في إدارة الأزمات: غياب خطط الإخلاء، وشح التوعية الشعبية، وغياب أي بوادر لآليات تعويض المتضررين الذين خسروا منازلهم وأراضيهم الزراعية رغم وجود وزارة للطوارئ وادارة الكوارث .

الحدث :

أدت الفيضانات إلى شلل تام في الخدمات الأساسية وهددت الأمن الغذائي والبيئي، حيث أشار وزير الطاقة في الحكومة الانتقالية، محمد البشير، في تصريحات صحفية إلى فداحة الضرر، مؤكداً خروج 16 محطة مياه عن الخدمة في الرقة، و62 محطة في دير الزور. كما حذر البشير من كارثة بيئية موازية، موضحاً أن 90% من مجاري الصرف الصحي تصب مباشرة في الأنهار والبحار، معلناً عن توجه الوزارة للعمل على حل هذه المعضلة المستمرة.

زراعيا :غمرت آلاف الهكتارات من الأشجار المثمرة والمحاصيل الزراعية بالمياه، ما تسبب في خسائر كبيرة للمزارعين في المناطق المتضررة، في ظل استمرار تدفق المياه.

إلى جانب ذلك، سجلت الأضرار الآتية:

البنية التحتية: انقطاع التواصل بين ضفتي النهر نتيجة تضرر الجسور الترابية والعائمة.

المخاطر البشرية: اضطرار السكان لاستخدام "العبارات المائية" غير الآمنة، مما أسفر عن حوادث غرق وتهديد حياة القاطنين في المناطق غير المخططة ولم يتم تسجيل عدد المفقودين حتى الان في ظل غياب الشفافية في هذا الملف

.

يوصي المركز الدولي للحقوق والحريات لاسيما في إطار التقصير المفرط وضعف الإدارة ونقص الخبرات وعدم التعاون الإقليمي بما يلي :

1. إنشاء مركز إقليمي عراقي سوري تركي يعني بالتنسيق حول نهر الفرات مع وجود غرفة تنسيق مشترك
2. تحمل الحكومية السورية مسؤولية التقصير وقصور الأداء وعدم فعاليته وتطوير أدواتها بعدم استبعاد الخبرات الادارية والفنية وتطوير وسائلها وأدواتها في إدارة الكوارث وحالات الطوارئ حيث أثبتت الحرائق العام المنصرم والفيضانات هذا العام افتقادها الى الفعالية فضلا عن ترهل حاد في أجهزتها الفنية ما يحتم تغيير الادارة وتدريب الكوادر وتوفير المعدات
3. انشاء اماكن سكن مؤقت للمتضررين فضلا عن إصلاح البنية التحتية الأساسية بشكل عاجل
4. تعويض الدولة أسر الضحايا
5. تعويض المزارعين عن خسائرهم وفق تقدير عادل بالاسعار الرائجة ودعم اعادة تأهيل ملكياتهم والجهد الزراعي للموسم القادم